

كراسة الشروط والمواصفات  
للممارسه العامه رقم ٢٠١٩/٢٠١٨/١

الخاصه بتوريد عدد (١٠) عامل اشغالات وعدد (١٠) عامل صيانه طرق جلسه الاثنين ٢٠١٩/٣/٤

- ثمن كراسة الشروط ٢٠٠ جنيهاً شاملة المصاريف الإدارية .
- التأمين المؤقت ٤٥٠٠ جنية .
- جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الاثنين الموافق ٤ / ٣ / ٢٠١٩ فى تمام الساعة ١٢ ظهراً بمقر إدارة التعاقدات العامه بالحى .

الشروط العامة

للممارسه العامة رقم ٢٠١٨/٢٠١٩

الخاصه بتوريد ١٠ عامل صيانه طرق يوميا / ١٠ عامل اشغالات يوميا

- ١ - الارتباط بالأسعار لا تقل عن (٤0) خمسة واربعون يوما ولا تزيد عن (٩٠) تسعون يوما من تاريخ فتح المظاريف الفنية .
- ٢ - التأمين المؤقت ٤0٠٠ جنيه (فقط اربعة الاف وخمسائه جنيها لاغير ) يتم سدادهم نقداً أو بشيك مقبول الدفع أو ب خطاب ضمان صادر من احد البنوك المعتمده وسارى لمدته أربعة شهور وغير مشروط إقرار البنك بأنه لا يتجاوز حدود الإئتمان ويزاد ٥% عند الترسيه .
- ٣ - الإشتراطات الخاصه المرفقه جزء لا يتجزأ من الشروط العامة .
- ٤ - موعد فتح المظاريف الفنية يوم الموافق / / ٢٠١٩/ فى تمام الساعه ١٢ ظهراً بإداره العقود والمشتريات بالحى.
- ٥ - تقدم العطاءات فى مظروفين مغلقين أحدهما فنى والآخر مالى ويرفق بالمظروف الفنى المستندات الآتية:  
( صوره البطاقه الضريبية مجدده - صوره السجل التجارى - صوره التسجل لدى مصلحه الضرائب على القيمه المضافه- بيان الموقف القانونى لمقدم العطاء (شركه - فردى ) - التأمين الابتدائى-عنوان المرسلات -تفويض بحضور الممارسه والتمارس وتقدم فى المظروف المالى :-
- ٦ - قائمة الاسعار المرفقة بكراسة الشروط والمواصفات ويدرج السعر أمام البند حروفاً وأرقاماً ويوقع ويختم من مقدم العطاء مع مراعاة عدم الكشط او المحو او التحشير
- ٧ - تقدم الاسعار شامله ضريبه القيمه المضافه
- ٨ - مدة العقد سته اشهر من تاريخ التعاقد ويحدد حال توافر الاعتمادات المالىه علي أن يستمر التوريد لحين الطرح والترسية والتعاقد في ممارسه جديدة .
- ٩ - تخضع هذه ممارسه لكافه احكام موادالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته القانون ٩٨/٨٩ التنفيذية بشأن المناقصات والمزيادات وتعتبر مكملا لهذه الشروط وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

شروط توريد عدد (١٠) عامل صيانه طرق و(١٠) عامل اشغالات

- ١- ان يكون المتعاقد ذو خبرة فى مجال توريد العمال
- ٢- الا يزيد سن العامل عن ٥٠ عاما ولا يقل عن ١٨ عام ويتمتع بصحه جيده
- ٣- يشترط فى العمال المطلوبين لصيانه الطرق ان يكون من بينهم عدد (٣) مبلطين والباقى لرفع المخلفات وتحت اشراف ادارة مشروعات وصيانه الطرق
- ٤- يلتزم المتعاقد بتوفير زى خاص للعمال اثناء فتره العمل على ان يتم خلع الزى بعد انتهاء العمل
- ٥- يلتزم المتعاقد بتوفير الادوات اللازمه للعمال لتنفيذ الاعمال المطلوبه منهم بصفه مستمرة وتحت اشراف ادارات مشروعات وصيانه الطرق والاشغالات
- ٦- يلتزم المتعاقد بتوصيل العمال الى نطاق عملهم فى الميعاد المحدد لهم من قبل الادارات المشرفه على العمل (ادارة مشروعات الطرق - ادارة صيانه الطرق - ادارة الاشغالات )
- ٧- فى حاله عدم توريد العمال وفقا لوامر الشغل التى تصدر لهم من الادارات المشار اليها فى البند السابق يتم توقيع غرامه عدم توريد مقدارها ١٠% من اجمالى مستحقات المتعاقد الشهرية
- ٨- يتم العمل خلال الشهر بالكامل بما فيه ايام الجمعه والسبت والعطلات الرسميه
- ٩- مده التعاقد سته اشهر ويجوز تجديدها بتوافر الاعتمادات الماليه ويستمر التعاقد لحين الطرح والترسيه والتعاقد فى مناقصه جديده
- ١٠- يحق للحى انهاء التعاقد فى اى وقت وبدون ابداء اسباب
- ١١- يحق للحى زياده او تقليل عدد العمال وفقا للنسب المقرر به بالقانون ٢٠١٨/١٨٢ وحسب حاجه العمل
- ١٢- يلتزم المتعاقد بسداد جميع المقررات الضريبية المفروضه عليه حسب القوانين المنظمه فى هذا الشأن
- ١٣- يلتزم العامل بالعمل داخل نطاق الحى وفى الاماكن المكلف بها وعند ثبوت مخالفه ذلك يتم احتساب اليوم وغياب بالنسبه للعامل مع استبعاده نهائيا من العمل داخل نطاق الحى
- ١٤- يلتزم المقاول بدفع الاستحقاقات الماليه الخاصه بالعاملين دون ادنى مسؤوليه على الحى
- ١٥- المقاول مسئول عن العمال مسؤوليه كامله ( جنائيه - مدنيه )
- ١٦- لا يحق للمقاول او العمال التعامل مع المواطنين او جمع اى اموال تحت اى بند من البنود

١٧- يقوم المقاول بتقديم كشف يومية بعدد العمال شامل الاسم ويرفق بكشف الحضور والانصراف على ان تقوم الادارات المعنية والمشرفه ال عمل تنفيذ ( مشروعات الطرق - صيانه الطرق - الاشغالات ) بمطابقه كشف الحضور والانصراف بالحضور الفعلى للعمال واتخاذ مايلزم فى ضوء ه

١٨ - ساعات العمل بالورديه محدد ٨ ساعات متواصله وتحت اشراف الادارات المعنية مع جواز تشغيل العامل بعد انتهاء الورديه اذا تطلب العمل ذلك ومراعه هذا الامر عند تحديد الاجر اليومى للعامل

مدير

مدير صيانه الطرق

مدير مشروعات الطرق

يعتمد

الاشغالات

محافظة الجيزة  
حي الدقي  
العقود والمشتريات

مشروع عقد  
توريد عدد(١٠) عامل اشغالات  
وتوريد (١٠) عامل صيانه طرق  
بموجب الممارسه العامه ٢٠١٩/٢٠١٨/١

إنه فى يوم الموافق / / ٢٠١٩ تحرر هذا العقد من كلا من :-  
١- محافظة الجيزة ومقرها - جيزة ويمثلها قانونا السيد / بصفته محافظ الجيزة وينوب عنه  
فى التوقيع على هذا العقد السيد / بصفته رئيس حي الدقي / بموجب قرار التفويض رقم  
لسنة ٢٠١٩  
طرف أول )  
٢- السادة/ شركة / ويمثلها  
بطاقة ضريبية رقم / / مأمورية - سجل تجارى رقم وعنوانها  
بطاقة رقم  
( طرف ثان )

#### تمهيد

لما كان الحى فى احتياج ضرورى وماس لتوريد عدد(١٠) عامل اشغالات وعدد(١٠) عامل صيانه طرق فقد اعلنه  
الطرف الاول عن طرح الممارسه العامه رقم ٢٠١٩/٢٠١٨/١ لتوريد العماله المطلوبه وتقدم الطرف الثانى بعطاءه  
(الفنى - العالى ) الذى لاقى قبول الطرف الاول كونه مقبول فنيا واكل الاسعار ابلعقدمه من واقع ماسفرت  
عنه اجراءات الممارسه بعبلغ ( ) جنيها لاجر العامل اليومى باجمالى مبلغ فى  
مده الستة اشهر

وقد اقر الطرفان باهليتهما وحقيتهما فى التعاقد واتفقا على الاتى :-

#### بند أول

التمهيد السابق و محاضر فتح المظارف والبت (فنى والعالى ) والعطاء الفنى والعالى المقدم من الطرف الثانى  
وكافه المكاتبات المتبادله بين الطرفين وكافه اجراءات الممارسه جزء لا يتجزأ من هذا العقد مكملا له

#### بند ثان

يلتزم الطرف الثانى بتوريد عدد ١٠ عامل اشغالات وعدد ١٠ عامل صيانه طرق وتحت اشراف ادارات (صيانه الطرق -  
مشروعات الطرق - الاشغالات ) ووفقا لاوامر التشغيل الصادرة منهم .

#### بند ثالث

اجر العامل ( ) جنيها وفقا لما تم الترسيه عليه شامل ضريبه القيمه المضافه وكافه الرسوم بما فيها النقل

#### بند رابع

مدة تنفيذ العقد ستة اشهرتبدأ من تاريخ اليوم التالى للتعاقد وتنتهى فى / ٢٠١٩/ وقابل للتجديد بذات الاسعار والشروط فى حدود الاعتمادات الماليه المتاحه على ان تستمر العلاقه التعاقدية لحين الطرح والترسيه والتعاقد

مدير الشؤون القانونيه  
طرف ثان

مدير الشؤون الماليه

مدير التعاقدات العامه  
طرف اول

#### بند الخامس

يحق على الغاء التعاقد فى اى وقت ودون ابداء اى اسباب او اعتراضات من الطرف الثانى

#### بند السادس

يلتزم الطرف الثانى فى التوريد خلال ايام الشهر بالكامل بما فيها ايام الجمعه والسبت والعطلات الرسميه وتحت اشراف الادارات المعنيه

#### البند السابع

يحق للحى زياده او نقص عدد العمال المطلوبين وفقا لاحكام القانون ٢٠١٨ /١٨٢ الصادر بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامه

#### البند الثامن

يلتزم الطرف الثانى بتوريد العمال وفقا لاوامر التشغيل التى تصدر له وفى حاله عدم التوريد يتم وضع غرامه مقدارها ١٠% من اجمالى مسحقاته عن الشهرمع خصم اجر العمال التى لم يقم الطرف الثانى بتوريدها

#### البند التاسع

قام الطرف الثانى باداء التامين النهائى ٥% بمبلغ بموجب

#### البند العاشر

يكون الطرف الثانى مسئول عن العمال الذين يقوم بتوريدهم مسئوليه كامله (مدنيه - جنائيه ) ومتضمن معهم حاله ارتكاب اى مخلفات اثناء تاديه عملهم ويتحمل كافه التعويضات عن الاضرار التى تقع منهم ولا يحق لادى عامل منهم الرجوع الى الحى باى شئ

#### البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثانى بمراعاة كافه القوانين واللوائح المتعلقة بموضوع التعاقد

#### البند الثانى عشر

يخضع هذا العقد لاحكام القانون ٢٠١٨/١٨٢ الصادر بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامه ولائحه القانون ٩٨/٨٩ والساريه لحين صدور لائحه القانون المشار اليه وتعتبر مكمله لبنود هذا العقد وفيما لم يرد بشأنه نص خاص

#### بند الثالث عشر

يقر الطرفان بقبولهما اى تعديلات قد يجريها مجلس الدوله على بنود هذا التعاقد

#### بند الرابع عشر

تختص محكمه القضاء الادارى بمجلس الدوله بالفصل فى اى نزاع ينشأ من جراء تنفيذ أو تفسير بنود هذا العقد

#### بند الخامس عشر

اذا اخل الطرف الثانى او اغفل فى تنفيذ احد التزاماته التعاقدية يحق للطرف الاول فسخ هذا العقد او تنفيذه على الحساب وفى كل الاحوال يتم مصدره التامين النهائى وذلك بعد اذاره على العنوان موضح بهذا العقد مع حق الطرف الاول فى تحميل الطرف الثانى اى خسارة قد تلحق من جراء فسخ العقد او التنفيذ على الحساب

#### بند السادس عشر

يقر الطرفان بان العنوان الموضح بصدر هذا العقد صحيح وان كافة الاخطارات والانذرات المرسله عليه تعد منتجها  
لاثارها القانونيه  
البند السابع عشر

يتم تحرير هذا العقد من اربع نسخ تسلم الطرف الثانى نسخه ويحتفظ الطرف الاول بباقى النسخ للعمل بها عند  
اللزوم

مدير الشؤون القانونيه

مدير الشؤون الماليه

مدير التعاقدات العامه

طرف اول

طرف ثان